البيانات الشعبية

وقيمتها فى هذه الأوقات الاستثنائية

تمر بالأمم ساعات عصيبة — وليس أعصب من الحرب ساعة — تعمد فيها الحكومات بمعونة شعوبها وخيرها المحض، إلى وسائل استثنائية يراد بها تنظيم الحياة، وضمان توفير الطعام والشراب والملبس لكل فرد من أفراد الأمة، ومكافحة الغلاء والاحتكار جهد الإمكان.

والغلاء نتيجة لازمة لنفاد الصنف أو قلته، أو لامتناع ما يرد منه من الخارج، بسبب تعرض النقل البحرى للأخطار وصعوبة الإصدار والاستيراد واضطرار الأمم إلى الاعتماد على منتجاتها المحلية مع الاقتصاد فى استهلاك ما لديها من المخزون القليل أو الكثير.

والاحتكار مضر بالأمم حتى فى زمن اليسر والرخاء، ولكنه ينقلب بلوى فى زمن العسر. فإن طمع كبار التجار فى الربح المضاعف يحملهم على ادخار أكبر قدر ممكن من البضائع ليتحكموا فى سعرها كلما قل الموجود منها فى الأسواق واشتدت حاجة الجمهور اليها، كما أن خوف الأسر الغنية من اشتداد الغلاء وتفاقمه على مر الأيام يوحى اليهما بتخزين أعظم ما تستطيع تخزينه، وأولئك وهؤلاء تعينهم الأموال الحاضرة فى أيديهم على هذا الاحتكار، أما صغار التجار وسواد الأسر الفقيرة أو المتوسطة فأولئك هم الذين يكتوون بنار الغلاء والاحتكار ولا يصل اليهم الطعام ولا الملبس ولا الوقود إلا بشق الأنفس.

أولئك الفقراء والمتوسطون — وهم كثرة الشعب — هم الذين تسهر الحكومات على حمايتهم وتسهيل تموينهم فى أوقات الأزمات وفى سنوات الحروب، ولا سبيل إلى ذلك إلا بوضع نظام فيه بعض التضييق على الجميع، ولكن فيه ضمان المطالب الضرورية للجميع.

والنظام الذى أخذت به الشعوب الراقية فى أمثال هذه الأيام العصيبة، هو نظام البطاقات، وهو يقوم على إحصاء جميع المواد اللازمة للأسر، من أغذية إلى أشربة إلى أقمشة إلى وقود إلى غير ذلك، ثم إحصاء السكان وتخصيص كمية معينة لكل بيت أو لكل فرد، يشتريها المتجر أو المخزن أو غيرهما، بواسطة بطاقات توزعها الحكومة على "المستهلكين" بمقدار ما خصص لكل منهم.

وكل المواد المستهلكة تضع الان لهذا النظام ، فى جميع البلاد المحاربة وفى كثير من البلاد المحايدة التى مستها أزمة الحرب ووصلت اليها عدوى الغلاء .

ومصر والحمد لله لم يمسسها من هذه الأزمة ولا من هذه العدوى الا القليل الذى لا يزال فى الامكان احتماله ، ولا يزال فى الوقت متسع لمعالجته والاستعداد لما بعده . وقد بدأت الحكومة المصرية بالبترول قبل جميع المواد فقررت إخضاعه لنظام البطاقات .

بدأت الحكومة منذ أشهر بتحديد المقادير اللازمة للبيوت . وأخذت فى توزيع البطاقات بواسطة رجال البوليس والادارة و بإرشاد مشايخ الحارات ، فارتفعت أصوات الشاكين من كل جانب ؛ وثبت أن كثيرا من البيوت حرمت مما تحتاج إليه ، وأن عددا من المطاعم والمقاهى وقفت أعماله لعجزه عن الحصول على البترول ، وقال أكثر المعترضين إن إخضاع عملية التحديد والتوزيع لمشيئة مشايخ الحارات أو إرشادهم قد أفسد النظام كله لأن دقة هؤلاء المشايخ فى التحرى وصدقهم فى التبليغ ليسا فوق الشكوك ؛ والكلام عن شيوخ الحارات وطريقتهم فى التعامل مع الجمهور ، كلام طويل قديم لا داعى لشرحه أو تفصيله فى هذا المقام .

إزاء هذا لم يكن أمام الحكومة بد من وقف العمل بهذه الطريقة ، والعودة إلى إباحة بيع البترول ريثما تضع نظاما أدق وأبعث على ارتياح الجمهور .

ولقد عمدت الحكومة إلى السكان أنفسهم ليمدوها بالبيانات عن عدد أفراد كل أسرة ومقدار ما تستهلكه الأسرة من البترول فى العادة ، وطبعت استمارات وزعت على البيوت تتضمن هذين السؤالين فكانت نتيجة هذه التجربة الثانية باعثة على الأسف الشديد ، فقد ثبت كما صرح وكيل وزارة المالية فى حديث له نشر فى يوم ٢٣ سبتمبر الماضى أن أرباب البيوت عمدوا إلى المبالغة فى عدد أفراد أسرهم ، لكى يحصلوا على أكثر من حاجتهم ، فكانت النتيجة أن ما طلبه سكان القاهرة وحدهم بلغ ٥٧١ ألف صفيحة فى الشهر مع أن استهلاك العاصمة لم يتجاوز فى شهر من الشهور ٣٠٠ ألف صفيحة ، كما أن عدد سكان القطر فيما احتوته هذه الاستمارات من أرقام ، بلغ نحو ٣٤ مليونا من السكان ، أى أكثر من ضعف عددهم الصحيح الذى تعرفه مصلحة الاحصاء و يعرفه العالم أجمع !

لقد كانت هذه الزيادة أو هذا التضاعف فى عدد السكان ، محتملا أو مقبولا على سبيل الفكاهة أيام عرائض النقة بالأحزاب ، إذ لم يكن يترتب على تلك المبالغة يومئذ اخلال بالعمل الحكومى ولا بحاجات الشعب المادية ، أما الآن فهو إضرار مادى بالأمة ، وهو

نقص خلق نعيذ أمتنا الكريمة من المضى فيه ، وهو فى رأى أهل القانون تزوير فى أوراق رسمية .

وكأن الذين يحملهم الطمع أو الخوف على هذا الكذب فى البيانات أرادوا أن يضطروا الحكومة إلى العودة — على كره منها — إلى الانفراد بالتدبير ومنح لجان التقدير سلطة التقدير والاعتماد مرة أخرى على مشايخ الحارات ، الذين هم موضع تذمر الجمهور وشكواه .

وهذا كله ينطوى على نتيجة مؤلمة هى اضطرار الحكومة إلى عدم الثقة بالجمهور وبالبيانات التى يقدمها مع أن هذه البيانات هى الأساس الذى تقيم عليه الحكومة — فى مصر وفى غيرها — تقديرها لمطالب الشعب وحاجاته .

واذا كانت هذه هى براعة الاستهلال فى مادة كالبترول ، ليست غذاء ولا شرابا ولا هى من الندرة بحيث تستوجب كل هذا الحرص على تخزينها مع ما فى تخزينها من خطر لأنها قابلة للاحتراق سريعة الالتهاب ، اذا كان هو صنعنا من الآن ، وكان هذا هو طراز تعاوننا مع الحكومة ، فماذا تكون الحال اذا نضت الظروف بتوزيع بعض مواد الطعام بالبطاقات ، كالقمح أو السكر أو الأرز أو غيرها ؟ هلا ونضطر يومئذ الى الاعتماد على مشايخ الحارات أو سواهم ممن لابد من استخدامهم لجمع البيانات ، وهنا تعود الأصوات فترتفع بالشكوى ، ومن المحقق أن عددا من الأسر سيقع عليه شئ من الحرمان أو التقتير ، بينما تشبع أسر أخرى وتسعد ، وليس هذا من البر فى شئ . ومن واجب كل مصرى أن يفكر فى مواطنيه حين يفكر فى نفسه ، وإلا فان هذا الحرص على مصلحة النفس مع إهمال مصلحة المجموع ، هو نوع من الأنانية المرذولة التى قد تنعكس على صاحبها فتفوّت عليه حتى حاجته الخاصة .

الا إن أهم واجب على الشعب فى هذه الأوقات الاستثنائية التى نجتازها أن يساعد الحكومة فى تنظيم تموين البلاد بتقديم جميع البيانات التى تطلب منه صحيحة دقيقة وافية ، وأن يتعاون الأفراد مع السلطات الرسمية فى حمل الأهالى على أن يتوخوا الصدق والحق فى كل مايقدمون من هذه البيانات . والا فسوء العاقبة واقع على الجميع سواء بسواء .